

ذلك كله من التمثيل والله سبحانه وتعالى أعلم
 فصل في بيان ما تبطل به الوصية فالوصية تبطل بالنص على الابطال و بدلالة الابطال وبالضرورة (أما)
 النص فنحن وان يقول أبطلت الوصية التي أوصيتها للفلان أو فسختها أو نقضتها فتبطل الا للتدبير خاصة فانه لا يبطل
 بالتنصيص على الابطال مطلقا كان التدبير أو متديدا الا ان المتديمنه يبطل منه بدلالة الابطال بالتمليك على ما ذكرنا
 وكذا اذا قال رجعت لان الرجوع عن الوصية ابطال لها في الحقيقة (وأما) الدلالة والضرورة فعلى نحو ما ذكرنا
 في الرجوع وقد ذكرنا ما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون فيما تقدم وتبطل بجنون الموصي جنونا مطبقا لان
 الوصية عقد جائز كالو كالة فيكون لبقائه حكم الا نشاء كالو كالة فتعتبر أهلية المتدي الى وقت الموت كما تعتبر أهلية الامر
 في باب الو كالة والجنون المطبق هو ان يمتد شهرا عند أبي يوسف وعند محمد سنة وقد ذكرنا ذلك في كتاب الو كالة
 ولو أعمى عليه لا تبطل لان الاعماء لا يزال العقل ولهذا لم تبطل الو كالة بالاعماء وتبطل بموت الموصي له قبل موت
 الموصي لان العقد وقع له لا لغيره فلا يمكن ابقاؤه على غيره وتبطل بهلاك الموصي به اذا كان عينيا مشارا اليها بالطلاق
 محل الوصية أعني محل حكمه ويستحيل ثبوت حكم التصرف أو بقاءه بدون وجود محله أو بقاءه كالأوصى بهذه
 الجارية أو بهذه الشاة فبذلك الجارية والشاة وهل تبطل الوصية باستثناء كل الموصي به في الكلام متصل يختلف فيه
 قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله لا تبطل ويبطل الاستثناء للموصي له جميع ما أوصى له به وقال محمد رحمه الله
 يصح الاستثناء وتبطل الوصية ولا خلاف في ان استثناء الكل من الكل في باب الاقرار باطل ويلزم المقر جميع ما أقر
 به (وجه) قوله ان الاستثناء ههنا رجوع عما أوصى به والوصية محتملة للرجوع فيحمل على الرجوع وهذا فارق
 الاقرار لان الاقرار بالمال مما لا يحتمل الرجوع فيبطل الاستثناء ويبقى المقر به على حاله ولهما ان هذا ليس باستثناء
 ولا رجوع فيبطل الاستثناء رأسا وتبقى الوصية صحيحة و بيان ذلك ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت واستخراج
 بعض الجملة المفروضة ولا يوجد ذلك في استثناء الكل من الكل والرجوع فسخ الوصية وابطالها ولا يتصور
 ذلك في الكلام المتصل ولهذا شرطنا لجواز النسخ في الاحكام الشرعية أن يكون النص الناسخ مترخيا
 عن المنسوخ والله تعالى أعلم

كتاب القرض

الكلام فيه يقع في مواضع في بيان ركن القرض وفي بيان شرائط الركن وفي بيان حكم القرض (أما) ركنه فهو
 الايجاب والقبول والايجاب قول المقرض أقرضتك هذا الشيء أو أخذ هذا الشيء قرضاً ونحو ذلك والقبول هو ان
 يقول المستقرض استقرضت أو قبلت أو رضيت أو ما يجرى هذا الجرى وهذا قول محمد رحمه الله وهو احدى
 الروايتين عن أبي يوسف وروى عن أبي يوسف أخرى ان الركن فيه الايجاب (وأما) القبول فليس ركن حتى
 لو حلف لا يقرض فلانا فاقرضه ولم يقبل لم يحث عند محمد وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف وفي رواية أخرى
 يحث (وجه) هذه الرواية ان الاقراض اعارة لماندك والقبول ليس ركن في الاعارة (وجه) قول محمد ان الواجب
 في ذمة المستقرض مثل المستقرض فهذا اختصاص جوازه بما له مثل فاشبه البيع فكان القبول ركناً فيه كما في البيع
 وروى عن أبي يوسف فيمن حلف لا يستقرض من فلان فاستقرض منه فلم يقرضه انه يحث لان شرط الحث
 هو الاستقراض وهو طلب القرض كالاستيلاء في البيع وهو طلب البيع فاذا استقرض فقد طلب القرض فوجد
 شرط الحث فيحث والله تعالى أعلم

فصل في بيان شرائط فأنواع بعضها يرجع الى المقرض وبعضها يرجع الى المقرض وبعضها يرجع الى نفس
 القرض (أما) الذي يرجع الى المقرض فهو أهليته للتبرع فلا يملكه من لا يملك التبرع من الاب والوصي والصبي
 والعبد المأذون والمكاتب لان القرض للمال تبرع الا ترى انه لا يقابله عوض للحال فكان تبرعاً للحال فلا يجوز
 الا ممن يجوز منه التبرع وهو لا يملكه من أهل التبرع فلا يملكه القرض (وأما) الذي يرجع الى المقرض فنهما

القبض لان القرض هو التقطع في اللغة تسمى هذا العقد قرضاً لما فيه من قطع طائفة من ماله وذلك بالتسليم الى المستقرض فكان ما خذ الا سمه هيل على اعتبار هذا الشرط ومنها أن يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة فلا يجوز قرض مالا مثل له من المذروعات والمعدودات المتقاربة لانه لا سبيل الى إيجاب رد العين ولا الى إيجاب رد القيمة لانه يؤدي الى المنازعة لا اختلاف القيمة باختلاف تقويم المقومين فتعين أن يكون الواجب فيه رد المثل فيختص جوازه بماله مثل ولا يجوز القرض في الخبز لا وزنا ولا عدداً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد يجوز عدداً وما قالاه هو القياس لتفاوت فاحش بين خبز وخبز لا اختلاف العجن والنضج والخفة والتقل في الوزن والصغر والكبر في العدد ولهذا يجوز السلم فيه بالاجماع فالقرض أولى لان السلم أوسع جوازاً من القرض والقرض أضيق منه ألا ترى انه يجوز السلم في الثياب ولا يجوز القرض فيها فلما لم يجوز السلم فيه فلان لا يجوز القرض أولى الا ان محمد رحمه الله استحسن في جوازه عدداً لعرف الناس وعادتهم في ذلك وترك القياس لتعامل الناس فيه هكذا روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله انه جوز ذلك فانه روى انه سئل عن أهل بيت يقرضون الرغيف فيأخذون أصغراً وكبيراً قال لا بأس به ويجوز ان يقرض في الفلوس لانها من العدييات المتقاربة كالجوز والبيض ولو استقرض فلوساً فسدت فعليه مثلها عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله عليه قيمتها (وجنه) قولهما أن الواجب في باب القرض رد مثل المقبوض وقد عجز عن ذلك لان المقبوض كان ثمناً وقد بطلت الثمنية بالكساد فعجز عن رد المثل فيلزمه رد القيمة كما لو استقرض رطباً فانقطع عن أيدي الناس أنه يلزمه قيمته لما قلنا كذا هذا ولا أبي حنيفة ان رد المثل كان واجباً والفائت بالكساد ليس الا وصف الثمنية وهذا وصف لا تعلق لجواز القرض به ألا ترى انه يجوز استقرضه بعد الكساد ابتداء وان خرج من كونه ثمناً فلان يجوز بقاء القرض فيه أولى لان البتاء أسهل وكذلك الجواب في الدراهم التي يغلب عليها الغش لانها في حكم الفلوس وروى عن أبي يوسف انه أنكر استقرض الدراهم المكحلة والمزيفة وكراهها وان كانت تنفق بين الناس لما في ذلك من ضرورات العامة واذا نهي عنها وكسدت فهي بمنزلة الفلوس اذا كسدت ولو كان له على رجل دراهم جيداً فأخذ منه زينة أو مكحلة أو زيوفاً أو نهرجة أو ستوفة جاز في الحكم لانه يجوز بدون حقه فكان كالحط عن حقه الا انه يكره له ان يرضى به وان يفتقه وان بين وقت الانفاق لا يخلو عن ضرر العامة بالتلبس والتدليس قال أبو يوسف كل شيء من ذلك لا يجوز بين الناس فانه ينبغي أن يقطع ويعاقب صاحبه اذا أنفق وهو يعرفه وهذا الذي ذكره احتساب حسن في الشريعة ولو استقرض دراهم تجارية فالتقيا في بلد لا يقدر فيه على التجارة فان كانت تنفق في ذلك البلد فصاحب الحق بالخيار ان شاء انتظر مكان الاداء وان شاء أجله قدر المسافة ذاهباً وجائياً واستوثق منه بكفيل وان شاء أخذ القيمة لانها اذا كانت ناقصة لم تغير بقيت في الذمة كما كانت وكان له الخيار ان شاء لم يرض بالتأخير وأخذ القيمة لما في التأخير من تأخير حقه وفيه ضرر به كمن عليه الرطب اذا انقطع عن أيدي الناس انه يتخير صاحبه بين التربص والانتظار لوقت الادراك وبين أخذ القيمة لما قالوا كذا هذا وان كان لا يتفق في ذلك البلد فعليه قيمتها والله تعالى أعلم (وأما) الذي يرجع الى نفس القرض فهو ان لا يكون فيه جر منفعة فان كان لم يجوز محوماً اذا أقرضه دراهم غلة على أن يرد عليه صحاحاً أو أقرضه وشرط شرطاً له فيه منفعة لا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قرض جر نفعا ولان الزيادة المشروطة تشبه الزيادة المفضلة لا يقبله عوض والتجوز عن حقيقة الربو عن شبهة الربو واجب هذا اذا كانت الزيادة مشروطة في القرض فاما اذا كانت غير مشروطة فيه ولكن المستقرض أعطاه أجودهما فلا بأس بذلك لان الربو ليس له زيادة مشروطة في العقد ولم يوجد بل هذا من باب حسن القضاء وانه أمر مندوب اليه قال النبي عليه السلام خيار الناس أحسنهم قضاء وقال النبي عليه الصلاة والسلام عند قضاء دين لزمه للوازن زن وأرجح وعلى هذا يخرج مسألة السفايح التي يتعامل بها التجار انها مكروهة لان التاجر ينفع بما أسقط خطير الطريق فتشبهه قرضاً جراً فمما قيل ليس انه روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه كان يستقرض بالدينية على أن يرد بالكوفة وهذا انتفاع بالقرض بأسقاط

خطر الطريق فالجواب أن ذلك محمول على أن السفهجة لم تكن مشروطة في القرض مطلقاً ثم تكون السفهجة وذلك بما
لا بأس به على ما بينا والله تعالى أعلم والاجل لا يلزم في القرض سواء كان مشروطاً في العقد أو متأخراً عنه بخلاف
سائر الديون والفرق من وجهين أحدهما أن القرض تبرع ألا يرى أنه لا يقابل به عوض للحال وكذا لا يملكه من
لا يملك التبرع فلو لم يملك فيه الاجل لم يبق تبرعاً فيغير المشروط بخلاف الديون والثاني أن القرض يسلك به مسلك العارية
والاجل لا يلزم في العواري والدليل على أنه يسلك به مسلك العارية أن لا يخلو ما ان يسلك به مسلك المبادلة وهي
تمليك الشيء بمثله أو يسلك به مسلك العارية لا سبيل الى الاول لانه تمليك العين بمثله نسبيته وهذا لا يجوز فتعين أن يكون
عارية فجعل التقدير كان المستقرض انتفع بالعين مدة ثم رد عين ما قبض وان كان يرد بدله في الحقيقة وجعل رد بدل
العين بمنزلة رد العين بخلاف سائر الديون وقد يلزم الاجل في القرض بحال بان يقرض من ماله بعد موته فلانا
ألف درهم الى سنة فانه ينفذ وصيته ويقرض من ماله كما أمر وليس لورثته أن يطالبوا قبل السنة والله تعالى أعلم

﴿ فصل ﴾ وأما حكم القرض فهو ثبوت الملك للمستقرض في المقرض للحال وثبوت مثله في ذمة المستقرض
للمقرض للحال وهذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف في النوادر لا يملك القرض بالتبضع مالم
يستهلك حتى لو أقرض كرامن طعام وقبضه المستقرض ثم اشتري الكرامن الذي عليه بمائة درهم جاز البيع وعلى
رواية أبي يوسف لا يجوز لان المقرض باع المستقرض الكرامن الذي عليه وليس عليه الكرامن فكان هذا بيع المدوم فلم
يجز كما لو باعه الكرامن الذي في هذا البيت وليس في البيت كرامن وجز في ظاهر الرواية لانه باع ما في ذمته فصار كما اذا باعه
الكرامن الذي في البيت وفي البيت كرامن وكذلك لو كان الكرامن المقرض قائماً في يد المستقرض كان المستقرض بالخيار ان
شاء دفع اليه هذا الكرامن شاء دفع اليه كرامن آخر ولو أراد المقرض أن يأخذ هذا الكرامن من المستقرض وأراد المستقرض
أن يمنعه من ذلك ويعطيه كرامن آخر مثله له ذلك في ظاهر الرواية وعلى ما روى عن أبي يوسف رحمه الله في النوادر ان
لا خيار للمستقرض ويجبر على دفع ذلك الكرامن اذا طالب به المقرض وعلى هذا فروغ ذكرت في الجامع الكبير (وجه)
رواية أبي يوسف ان الاقراض اعادة دليل انه لا يلزم فيه الاجل ولو كان معاوضة للزم كما في سائر المعاملات وكذا
لا يملكه الاب والوصي والعبد المأذون والمكاتب وهؤلاء لا يملكون المعاملات وكذا اقراض الدراهم والدنانير
لا يبطل بالافتراق قبل قبض البدلين وان كان مبادلة لبطل لانه لا يبرأ من الافتراق قبل قبض البدلين
وكذا اقراض المكيل لا يبطل بالافتراق ولو كان مبادلة لبطل لان بيع المكيل يملك مثله في الذمة لا يجوز فثبت بهذه
الدلائل ان الاقراض اعادة فبقى العين على حكم ملك المقرض (وجه) ظاهر الرواية أن المستقرض بنفس القبض صار
بسيبيل من التصرف في القرض من غير اذن المقرض ببيعاً وهبة وصدقة وسائر التصرفات واذا تصرف نفذ تصرفه ولا
يتوقف على اجازة المقرض وهذه امارات الملك وكذا ما أخذ الاسم دليل عليه فان القرض قطع في اللغة فيدل على
انقطاع ملك المقرض بنفس التسليم (وأما) قوله اعادة والاعارة تمليك المنفعة لا تمليك العين فنعم لكن ما لا يمكن الانتفاع
به مع بقاء عينه قيام عينه مقام المنفعة صار قبض العين قائماً مقام قبض المنفعة والمنفعة في باب الاعارة تملك بالقبض
لانها تبرع بتمليك المنفعة فكذا ما هو ملحق بها وهو العين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
والحمد لله وحده

﴿ نص ما وجد في الاصل المطبوع عليه ﴾

وقع تمام النصف الاخير من كتاب البدائع في ترتيب الشرائع للكاساني تسمده الله تعالى بالرحمة والرضوان
على مذهبه الامام أبي حنيفة رضي الله عنه الحمد لله الذي وهب التوفيق لتمام النصف من كتابه الحساب
والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين الى يوم
الحساب على يد اضعف العباد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير الراجي رحمة الله الباري عبد الله من المرحوم
الحاج عبد الرحيم المدعو بالبقى غفر الله له ولوالده ولاخوانه في خمسة أيام خلت من ذي الحجة سنة ١١٧٠

﴿ يقول المتوسل بصالح السلف . مصححه الفقير عنده الجواد خلف ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حمد المُن أبرز (بدائع الصنائع) من حيز العدم وهدى الى (ترتيب الشرائع) بما علم بالفلم وشكر الماء أسدى من جزيل النعماء وجيليل العطايا والالاء وصلاة يتدفق بالرحمات المقرونة بالتعظيم ودقها وتحيات يتألق بالبركات المصحوبة بالتكريم برقا على من أنزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فيبين للناس منازل اليهم وأرشدهم الى ما يجب عليهم بأدلة أعجزت البلغاء وأخمت الفصحاء فتبدلت بنور الهداية ظلمة الغوايه سيدنا محمد الصادق الامين القائل من رد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله حماة السنه وحملة الاسنه ﴿ وبعد ﴾ فلما كان علم الفقه من أجل العلوم الشرعيه بعد كتاب الله تعالى والسنة النبويه اذ به معرفة الحلال والحرام وتصحيح العبادة وبيان الاحكام وكان من أعظم ما ألف فيه من الكتب الوحيد بل الدررة اليتيمة الثريده . الكتاب الجليل والسبح الذي ليس له في باه مثيل المسمى ﴿ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ﴾ وتالله انه لكتاب كريم ومؤلف نجيم بل هوروضة علم نطقت بيننا بالحق ودوحة فضل لا يعرف قدرها الا القليل من الخلق فاذا لم تر الهلال فسلم * لاناس رأوه بالابصار

فلقد أنى في أسلوبه الغريب بالعجب العجيب وبالجملة فهو المليحة الحسنة الغني عن الاطراء والثناء

وانى وان أكرت فيه مدائحى * فأكثر مما قلت ما أنا تارك

وكيف لا يكون كذلك ان لم يكن فوق ذلك وناسج برده وناظم عقده ايام البلغاء والفصحاء الملتب بملك العلماء الذي لا يدانيه في ميدان التحقيق مدانى المولى المحقق عملاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى المتوفى سنة ٥٨٧ هجرية

لله در مؤلف * جمع الطرائف واللطائف يسمى لكعبة فضله * من كل فج كل طائف وكان من نعم الله الجسم التي لا تحيط بوصفها الاقلام تسهيل السيل الى طبع هذا المطبوع الجليل فقد قام بهذا العمل المبرور والسعى المشكور كل من ذوى الهمم العلية والاخلاق المرضية سعادة الانعم محمد أسعد باشا جابرى زاده وفضيلة الاكرم الحاج مراد أفندي جابرى زاده بلغهم الله الحسنى وزايده وشاركهما في هذا الصنع الوجيه السيد أحمد ناجى الجالى والسيد محمد أمين الخانجى الكتبي وأخيه وفقهم الله الكريم المنان وجزاهم احسان الجزاء وجزاء الاحسان وكان هذا الطبع الحسن الجميل والصنع الفائق الجليل ﴿ بالمطبعة الجالية العامره ذات الاستعدادات التامة الباهره الكائن مركزها بعطفة التتري بحارة الروم بمصر القايره ادارة محمد أمين الخانجى وشركائه -

وأحمد عارف ﴿ أسبغ الله على الجميع جزيل المنن

اللطائف وذلك في شهر شوال سنة ١٣٢٨

من الهجرة النبوية